ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
Since 1964 . منذ عام الكويت

2019

تقرير المواطن

رقابة رشيدة.. لكويت جديدة

الفهرس

2 رسالة الرئيس
4 لمحة عن الديوان
6 تعرف أكثر على الديوان :
المخالفات المالية والمحاكمات التأديبية
12 التأثيرات الرقابية
16 دور المواطن والموظف
18 الديوان والمسئولية الإجتماعية

موضوعات الساحة:

23 تطاير الحصى
24 منطقة الفحيحيل
25 نفق المنقف والصباحية وجنوب الصباحية
26 مدينة صباح الأحمد السكنية
27 الجهات الحكومية ذات الصلة بتداعيات الأمطار
28 تحليل الوضع المالي للدولة
30 سؤال وجواب
36 المراجع
37 تواصل معنا

رسالة الرئيس

عادل عبدالعزيز الصرعاوي

رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة

لـلعام الثانـي على التوالي يصدر ديوان المحاسبة تقرير المواطن 2019، والذي يستهدف المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

جاء تقرير هذا العام تحت شعار «رقابة سديدة .. لكويت جديدة»، ليؤكد على أهمية الرقابة والمساءلة المجتمعية لتحقيق التنمية والازدهار لنهضة الكويت . لذا فإن الحفاظ على مقدرات البلد مسئولية الجميع، وسنصونها معا ليستمر عطاء كويت الخير.

ويركز تقرير هذا العام على مسئوليتنا الاجتماعية كمؤسسة وكمواطنين في المحافظة على الموارد العامة ، فكل مواطن شريك في البناء والعطاء لمصلحة المجتمع حتى تنهض البلد.

لذا ندعوكم لمشاركتنا المسئولية في الحفاظ على مقدرات الكويت.

دورة المساءلة

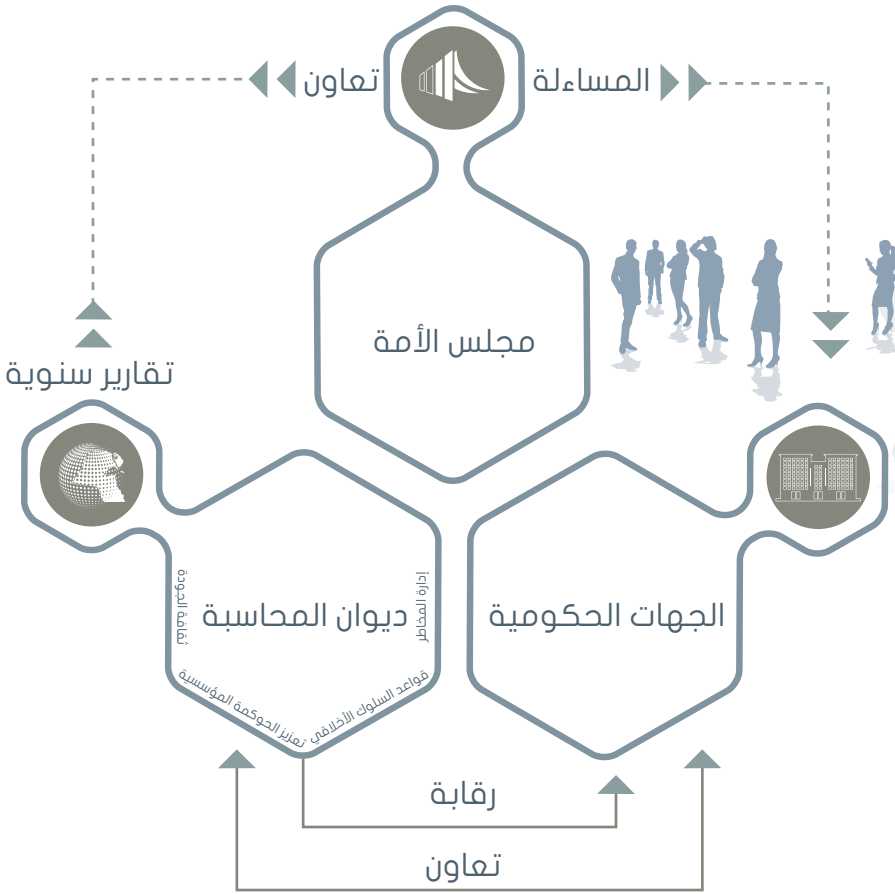

تفعيل المساءلة لإحداث الفرق في حياة المواطن

الخبرات المتنوعة في الديوان

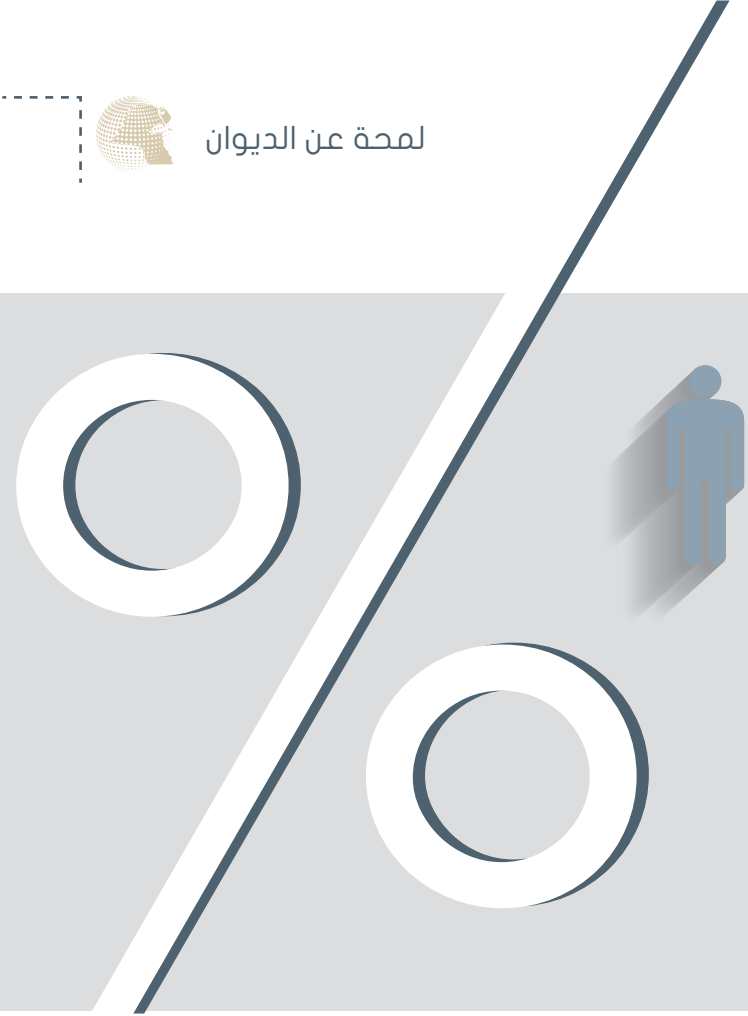

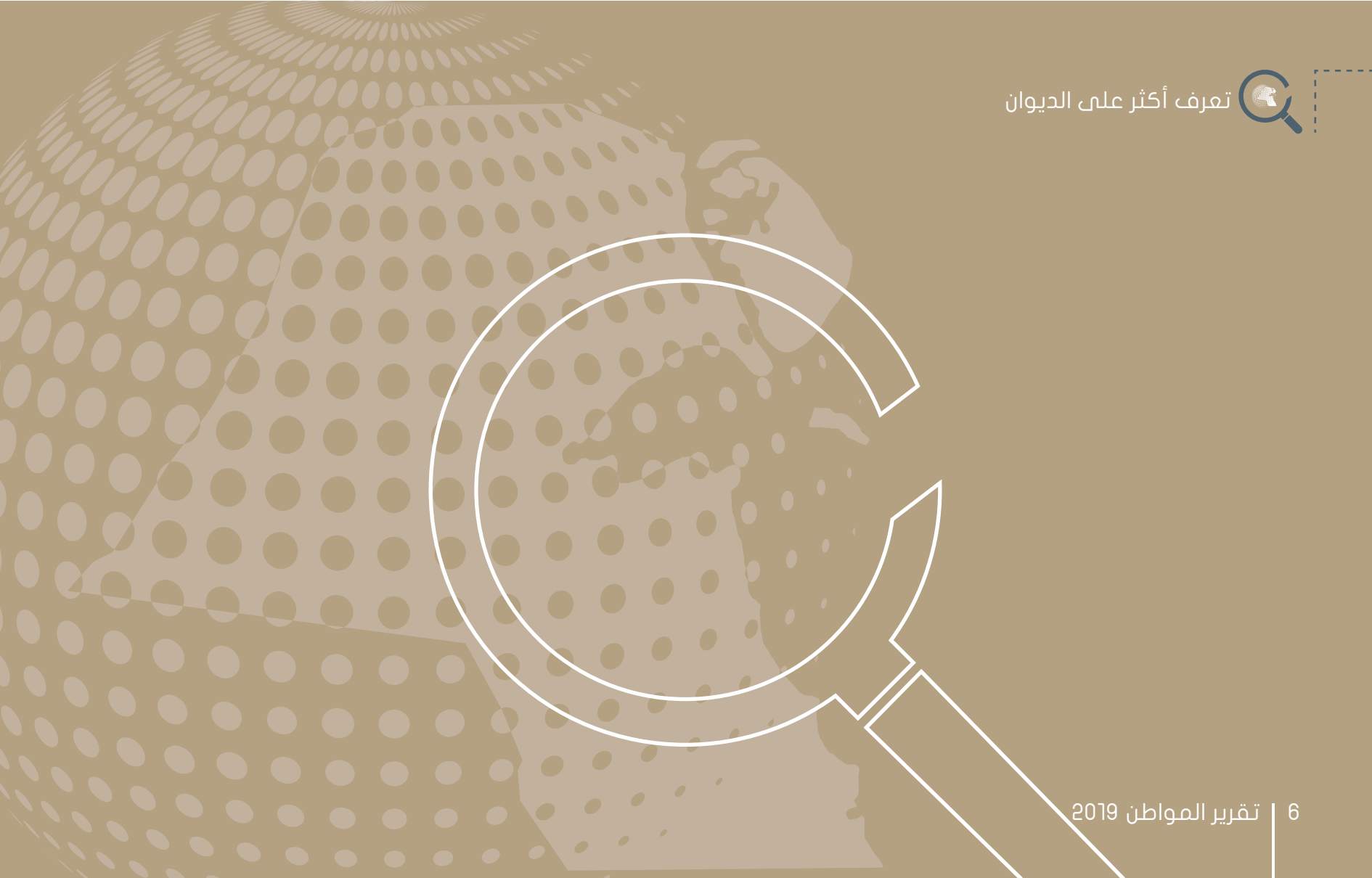

تعرف أكثر على الديوان

المخالفات المالية والمحاكمات التأديبية

تكون الملاحظة مخالفة مالية في حال:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في الدستور.
- مخالفة الميزانيات بأنواعها.
- مخالفة أحكام القانون الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي.
- مخالفة أحكام قانون المناقصات ولائحته وكافة القواعد والأحكام والأنظمة التعاميم.
- كل تصرف خاطئ أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبالغ من الأموال العامة بغير وجه حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة.
- عدم موافاة الديوان بالمناقصات والارتباطات والعقود الخاضعة للرقابة المالية المسبقة.
- عدم الرد على ملاحظات الديوان أو مكاتباته أو التأخر في الرد عليها.
- التأخر دون مبرر في ابلاغ الديوان خلال15 يوم على الأكثر بما تتخذه الجهة الإدارية المختصة في شأن المخالفات.

المخالفات المالية

هي الملاحظات التي نشأت عن الإهمال أو التقصير الذي ترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الذي يمس مصلحة من مصالحها المالية

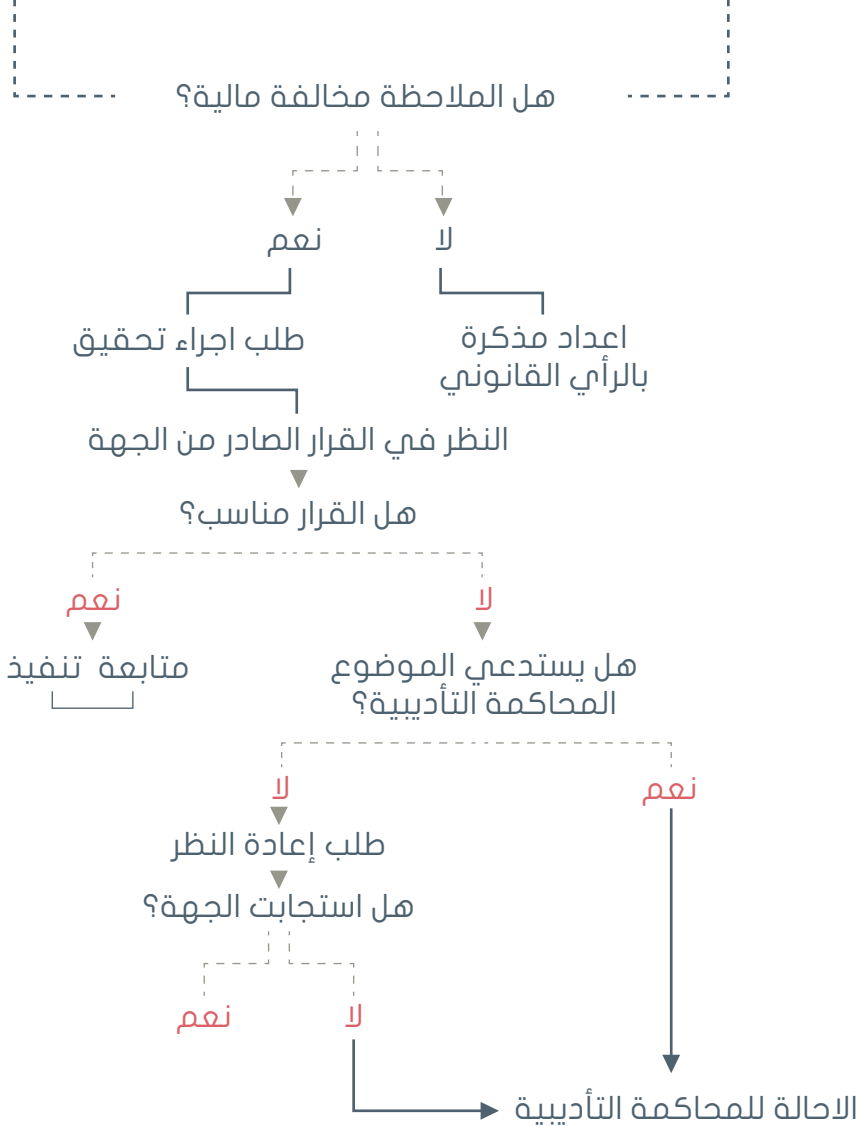
هل الملاحظة مخالفة مالية؟
نعم
لا
طلب اجراء تحقيق
اعداد مذكرة بالرأي القانوني
النظر في القرار الصادر من الجهة
هل القرار مناسب؟
نعم
لا
متابعة تنفيذ
هل يستدعي الموضوع المحاكمة التأديبية؟
لا
نعم
طلب إعادة النظر
هل استجابت الجهة؟
نعم
لا
الاحالة للمحاكمة التأديبية

الاحالة الى المحاكمة التأديبية:

الهيئة التأديبية

هي هيئة تأديبية مستقلة تختص بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية وتم تحديد تشكيلها وفقا للمادة 60 من قانون انشاء الديوان

الدعاوى المنظورة والتي تم إحالتها لهيئة المحاكمة التأديبية:

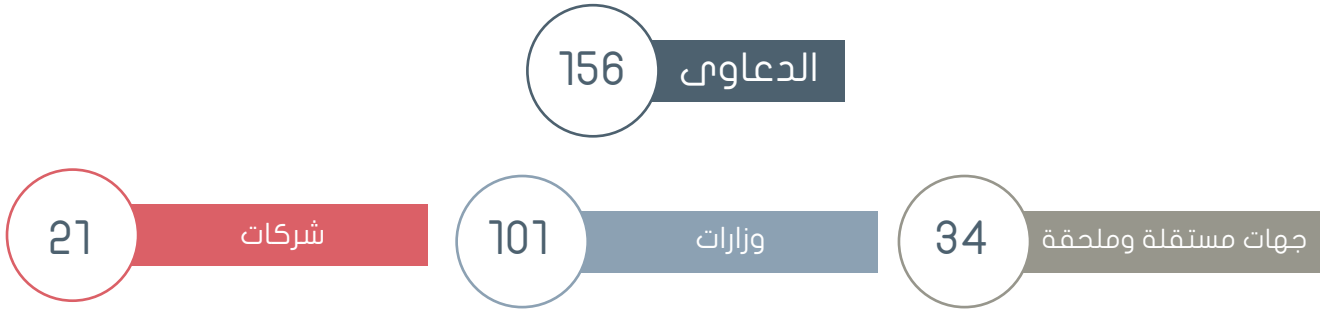

القرارات التأديبية الصادرة من الهيئة التأديبية بتشكيلها:

الأشخاص المحالين 407

جهات مستقلة وملحقة 92 ---------- وزارات 286 ---------- شركات 47

القرارات التأديبية الصادرة من الهيئة التأديبية بتشكيلها (أ، ب) :

أنواع القرارات الصادرة من هيئة المحاكمات التأديبية:

138 القرارات التأديبية الصادرة من الهيئة بتشكيلها (أ،ب)

الإدانة والفصل من الخدمة	البراءة	عدم القبول	عدم الاختصاص	وقف الدعوى
49	56	29	3	1

التأثيرات الرقابية:

هي التأثيرات التي تحققت نتيجة استجابة الجهات المشمولة بالرقابة لملاحظات ديوان المحاسبة وتوصياته.

التأثيرات المالية

التأثيرات غير المالية

التأثيرات المالية هي المنافع المتحققة عن رقابة الديوان كخفض للتكاليف أو زيادة بالإيرادات أو تحصيل مبالغ صرفت دون وجه حق.

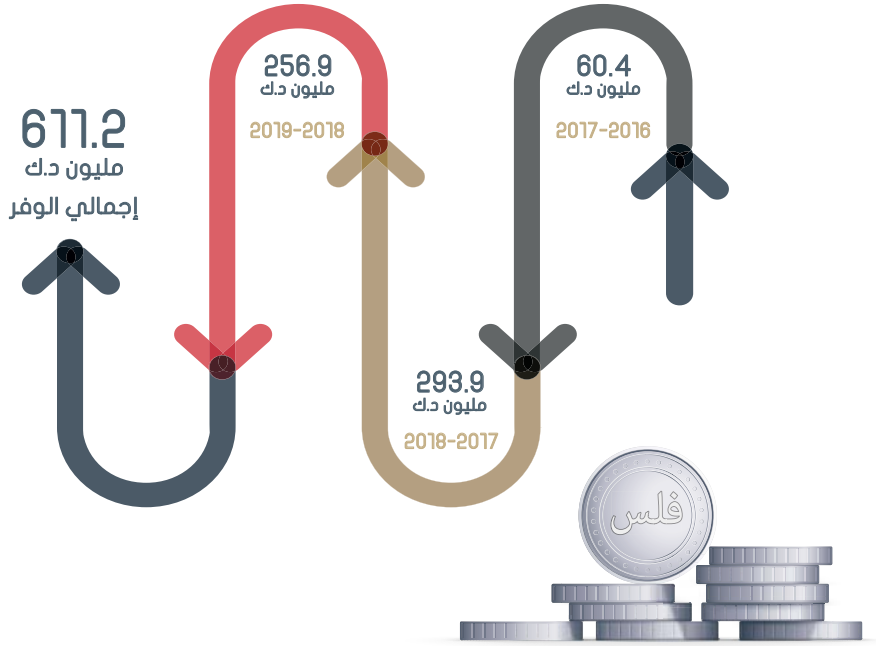

2019-2018

لكل 1 د.ك وفرنا 5.1 د.ك للدولة

التأثيرات غير المالية

تتمثل في تعديل أو إصدار قرارات أو إجراءات ساهمت في تحسين الخدمات أو تعديل وضع قائم أو تطوير أداء الجهة.

من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية واستجابتها لتوصيات الديوان، تحقق الأثر الإيجابي.
فكل التقدير للجهات التالية والتي تركزت بها تلك التأثيرات.

قطاع الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية

- الديوان الاميري
- مجلس الوزراء
- وزارة الخارجية
- وزارة المالية - الادارة العامة
- وزارة المالية - الحسابات العامة
- الادارة العامة للجمارك
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الدفاع
- الحرس الوطني
- وزارة التربية
- وزارة الصحة
- الامانة العامة للأوقاف
- وزارة الاشغال
- جهاز المراقبين الماليين

قطاع الرقابة على الجهات الملحقة والشركات

- مجلس الأمة
- بلدية الكويت
- جامعة الكويت
- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- الهيئة العامة للاستثمار
- شركة وفرة العقارية
- شركة وفرة للاستثمار الدولي
- الشركة الكويتية للاستثمار
- شركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات
- شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية

قطاع الرقابة على الجهات المستقلة

- مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة
- الهيئة العامة للصناعة
- بيت الزكاة
- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- بنك الائتمان الكويتي
- مؤسسة الموانىء الكويتية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- هيئة أسواق المال

أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها عدد من الجهات وكان لها تأثير إيجابي

- اتخاذ إجراءات تساهم في إحكام نظم الرقابة الداخلية على تنفيذ العقود.
- إصدار تعاميم وقرارات من شأنها تحسين وتطوير خدمات مقدمة وتفعيل اختصاصات.
- إيقاف صرف مزايا مالية غير مستحقة وفق اللوائح والقرارات.
- جوانب تطويرية وعلاج أوجه القصور بالعديد من الجهات.
- إتخاذ إجراءات تنظيمية لإحكام الرقابة على المصروفات.

المحافظة على المال العام
مسئولية جماعية وواجب وطني

كن رقيبا...
فالمساءلة مسئولية الجميع

المواطن

بث روح التعاون:

- ساعد غيرك تسعد.
- الإيجابية والمبادرة بأعمال الخير.
- عدم المشاركة في نشر الإشاعات.

المحافظة على الأموال والممتلكات العامة:

- الاهتمام بنظافة المرافق والاماكن العامة كالحدائق والمنتزهات والسواحل والشوارع والمجمعات والأسواق والمدارس والجامعات.
- الاستخدام السليم للمرافق والمعدات والأدوات.
- نشر التوعية بين الناس بأهمية المحافظة على الممتلكات والمال العام، لتدوم للأجيال القادمة.
- التزام المواطن بتسديد التزاماته المالية تجاه الدولة.
- محاربة الغش والتزوير والممارسات الفاسدة.
- إبلاغ السلطات المعنية عن أي تجاوزات على المال العام.

المحافظة على البيئة:

- عدم الاسراف في استخدام الماء والكهرباء.
- رمي المخلفات في الأماكن المخصصة.
- التقليل من استخدام البلاستيك.
- فرز النفايات حسب نوعها (ورق، بلاستيك، زجاج)، وتشجيع عمليات إعادة التدوير
- المساهمة في زراعة النباتات والأشجار.

الموظف

الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي والمهني:

- التقيد بالقوانين وأنظمة العمل، واستخدام ساعات العمل الرسمية بشكل أمثل لصالح العمل.
- استخدام ممتلكات ومعدات المكتب لأغراض العمل فقط.
- الابتعاد عن الواسطة والمحسوبية أثناء أداء مهام العمل.
- عدم استغلال الوظيفة في تحقيق منافع خاصة.
- عدم إساءة استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء تأدية المهام الوظيفية.
- مكافحة الغش والتزوير.

3

مشاريع للمسئولية الاجتماعية

نشر الثقافة المعرفية

الرسالة

« جيل واعي نحو الحفاظ على المال العام »

الرؤية

« توعية الطلبة بالحفاظ على الممتلكات العامة»

الأهداف

1- التعريف بديوان المحاسبة ورسالته وأهدافه ودوره في حماية المال العام.
2- ابراز دور الطلبة كشريك فعال في الحفاظ على المال العام.
3- الارتقاء بسلوك الطلبة نحو الحفاظ على الممتلكات العامة.
4- رفع الشعور بالانتماء وغرس قيم المواطنة.
5- ترسيخ مفهوم حسن استغلال الموارد والمحافظة عليها، ضمن إطار المسئولية الاجتماعية لديوان المحاسبة.

الشريحة المستهدفة

طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية والخاصة...

بصمة رقابي

يهدف لاستقطاب الخريجين الجدد من تخصص (محاسبة/ تمويل) الحاصلين على تقدير عام (جيد) لتأهيلهم من خلال برنامج تدريبي متخصص يشمل عدة برامج تخصصية تكسبهم المهارات اللازمة لكي تؤهلهم للعمل بإدارات التدقيق الداخلي لدى جهات الدولة لتعزيز قدرات هذه الوحدات.

المرحلة الأولى

التدريب النظري وهو عبارة عن برامج وورش عمل تتناول الموضوعات معايير التدقيق الداخلي والمعايير الدولية في المحاسبة وإدارة المخاطر والحوكمة وقواعد السلوك الاخلاقي.

المرحلة الثانية

التدريب الميداني وهو تدريب المشاركين ميدانيا في إدارات التدقيق الداخلي التابعة لجهات رائدة في مجال التدقيق الداخلي.

سيتم منح المتدربين في نهاية البرنامج شهادات اجتياز معتمدة من ديوان المحاسبة، كما سيتم منحهم مكافأة مالية شهرية بقيمة 800 د.ك.

3 منهجية التدقيق الداخلي

الرسالة

التطبيق الأمثل للتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة.

الرؤية

تعزيز قدرات وحدات التدقيق الداخلي ونظم الرقابة الداخلية بالجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة.

الأهداف

1- تقديم الدعم المهني لوحدات التدقيق الداخلي، ولنظم الرقابة الداخلية بالجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة.
2- إعداد منهجية التدقيق الداخلي للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة وفقا لأحدث المعايير الدولية ووفقا لأفضل الممارسات.
3- تنمية مهارات مدققي ديوان المحاسبة في مجال التدقيق الداخلي.
4- إعداد منهجية لتقييم أداء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة بالرقابة من قبل ديوان المحاسبة.
5- إجراء دورات تدريبية مكثفة بمستويات متعددة للعاملين بوحدات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة بالرقابة لتؤهلهم للقيام بالدور المناط بهم بكفاءة وفعالية.

أهمية المشروع

مراجعة كيفية إدارة أعمال التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية لتحسين الوضع الحالي وإضافة قيمة لها من خلال تفعيل عملها ومهامها والوظائف التي تؤديها.

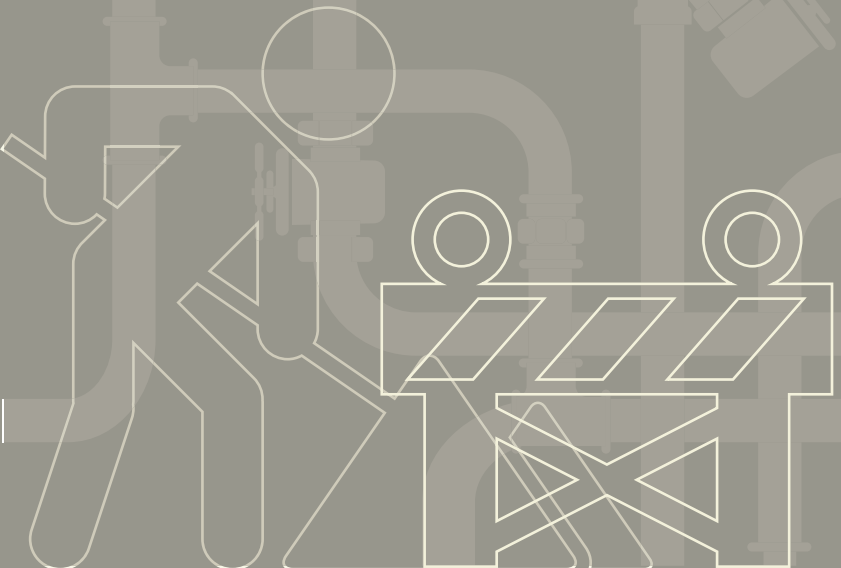

تطاير الحصى

المقدمة

أظهرت الأمطار التي حلت بدولة الكويت عام 2018 سوء رصف الطرق ومشكلة تطاير الحصى التي ظهرت في أغلب الطرق الداخلية والخارجية، مما تسبب في كثرة الشكاوى من المواطنين نتيجة الأضرار التي حلت بمرتادي الطرق، فضلا عن تحميل الخزانة العامة بمبالغ ضخمة لإصلاح تلك الأضرار.

أهم الملاحظات:

- عدم قيام وزارة الأشغال العامة بتحديث المواصفات الفنية الخاصة بأعمال الإسفلت واعتمادها لأعمال التصميم الواردة من المكاتب الاستشارية دون التحقق من سلامة تلك الدراسات واستيفائها لكافة المتطلبات.

- ضعف أداء المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث التابع لوزارة الأشغال العامة في الرقابة على مصانع الإسفلت والمواد الموردة في المصانع ومخازن الصلبوخ، فضلا عن القصور في إجراء الفحوصات اللازمة للتحقق من سلامة العينات والخلطات الإسفلتية.

الأثر:

- تضرر الطرق الداخلية والخارجية والعديد من المركبات.
- استنزاف موارد الدولة دون تحقق الأهداف المرجوة من مناقصة رصف الطرق.

التوصيات:

- إحكام الرقابة على أعمال المكاتب الاستشارية والمقاولين أثناء مرحلتي تصميم وتنفيذ المشروع لضمان إنجاز الأعمال على أكمل وجه فضلا عن رفع كفاءة وخبرة الجهاز الفني بوزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري.

- تحديث المواصفات العامة وتطوير المعايير والأسس الخاصة بأعمال التصميم بما يتوافق مع حالة وطبيعة الطرق.

المقدمة

تعرضت منطقة الفحيحيل للغرق أثناء حادثة الأمطار في عام 2018، مما نتج عنه تضرر المساكن وأدى إلى حدوث حالة وفاة فيها، الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء بشكل مباشر على الأعمال المنفذة في تلك المنطقة للوقوف على أسباب المشكلة.

أهم الملاحظات:

- ضعف برامج الصيانة الوقائية لأعمال الطرق في منطقة الفحيحيل وعدم تحديث بيانات شبكات الطرق بصورة مستمرة مما يشير إلى عدم وجود رؤية واضحة وخطط مبرمجة لأعمال الصيانة.

- قصور الوزارة في عمل الصيانة اللازمة لشبكات الأمطار في منطقة الفحيحيل ومعالجة الانسدادات والعيوب فيها.

- تراخي الوزارة في السعي لتفادي الأخطار ومعالجة المشاكل القائمة قبل وقوع الكوارث، ولجوئها لاستخدام حلول مؤقتة ومرتبطة بموقع الضرر دون عمل دراسات شاملة وواسعة قبل تنفيذ المشاريع.

الأثر:

- حدوث حالة وفاة.
- تضرر بعض المساكن.
- فقدان الثقة في قدرة الجهاز الحكومي على ادارة الأزمات والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة بشكل فاعل.

التوصيات:

- تطوير برامج الصيانة الوقائية لأعمال الطرق بصورة مستمرة.
- ضرورة قيام وزارة الأشغال العامة بإعداد دراسة شاملة لكافة مواقع ومجرى السيول وإصلاح جميع الشبكات في المنطقة الجنوبية لضمان سلامتها وتفادي الطفح وعدم الإضرار بالمناطق المحيطة بها، والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لتفادي تكرار ذلك مستقبلا.

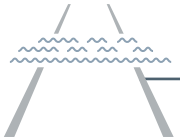

نفق المنقف ومنطقتي الصباحية وجنوب الصباحية

المقدمة:

يقع نفق المنقف في مجرى السيول العابرة من منطقة الصباحية، وقد تم الانتهاء من تنفيذه في عام 2012، حيث تعرض منذ ذلك الحين لأكثر من حادثة بسبب سقوط الأمطار.

أهم الملاحظات:

- ضعف برامج الصيانة الوقائية للطرق في منطقة الصباحية والقصور في أعمال التصميم وعدم تحديث بيانات شبكات الطرق ، مما يؤكد عدم وجود رؤية واضحة لأعمال الصيانة.

- ضعف نظم الرقابة الداخلية والإشراف لدى وزارة الأشغال على أعمال عقود الطرق والبنى التحتية وعدم الالتزام بالضوابط والمواصفات الفنية المطلوبة مما انعكس سلبا على جودة الأعمال.

- تراخي وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري في إيجاد الحلول المناسبة لتفادي مشاكل الطفح وغرق النفق ومعالجة سوء حالة الشبكات في المناطق المحيطة.

- قبول الوزارة لجميع الأعمال المنفذة من قبل المقاول دون إبداء أية ملاحظات رغم وجود تباين في مستندات العقد، وتنفيذ أعمال لا تتطابق مع المخططات الفنية.

الأثر:

عرقلة حركة سير المرور بسبب إغلاق النفق أكثر من مرة خلال تلك الفترة، وتضرر العديد من المركبات.

التوصيات:

- محاسبة المعنيين في الهيئة العامة للطرق والنقل البري لقيامهم باستلام المحطات استلاما نهائيا دون إبداء أية ملاحظات رغم وجود نزاع قضائي بين وزارة الأشغال والمقاول لتقصيره في التزاماته التعاقدية.

- ضرورة التنسيق الفعال بين الجهات ذات الاختصاص لإنجاز الأعمال بأفضل طريقة ممكنة.

- إلزام وزارات ومؤسسات الدولة للقيام بواجباتها تجاه صيانة أعمال الطرق والشبكات لتجنب حالات الطفح أو غرق المشاريع المنفذة.

مدينة صباح الأحمد السكنية

المقدمة:

تم إدراج المشروع بالخطة الخمسية السادسة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال الفترة من 2002/2001 وحتى 2006/2005 باعتباره أحد المشاريع التنموية الكبرى والذي يهدف إلى توفير الرعاية السكنية للمواطنين لما يقارب عدد 124 ألف نسمة، حيث بلغت الاعتمادات المالية للمشروع منذ إدراجه بالميزانية خلال السنة المالية 2009/2008 نحو 419.3 مليون دينار.

أهم الملاحظات:

- القصور في أداء المكاتب الاستشارية ترتب عليه عدم إيجاد الحلول المناسبة لحماية المدينة من السيول والتخلص من مخلفات الصرف الصحي .

- عدم توفير الخدمات الرئيسة للأراضي والمتمثلة في تصريف مياه الصرف الصحي والأمطار، وحماية المدينة من السيول وذلك بالمخالفة للقانون رقم (7) لسنة 2005 بشأن التزام الوزارات والمؤسسات بتوفير الخدمات الرئيسة للأراضي بالتزامن مع المشاريع الإسكانية المطروحة.

- ضعف التنسيق والتعاون وعدم الربط بين خطط وبرامج المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات ذات العلاقة بتوفير خدمات الرعاية السكنية، مما انعكس سلبا على أعمال تنفيذ المشروع.

الأثر:

تضرر أغلب الطرق الداخلية والرئيسية وعدد من المنازل الأمر الذي يشير إلى ضعف جودة أعمال التنفيذ.

التوصيات:

- إعادة النظر في المعايير المتبعة لتأهيل وتصنيف الشركات المنفذة للمشاريع الإسكانية بما يضمن قدرتها المالية والفنية لتجنب تعثرها أثناء التنفيذ.

- إجراء فحوصات شاملة للتأكد من سلامة الطرق وشبكات البنية التحتية وبذل كافة السبل لإصلاح مواقع الأضرار لضمان عدم تكرار تلك المشاكل مستقبلا.

- التحقيق مع المسئولين المعنيين بضعف الاستعداد لموسم الأمطار، ومحاسبة المكاتب الاستشارية المكلفة بأعمال التخطيط والتصميم لإخلالها بواجباتها التعاقدية .

الجهات الحكومية ذات الصلة بتداعيات الأمطار

تعد الجهات التالية :

- وزارة الأشغال العامة
- الهيئة العامة للطرق والنقل البري
- المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث التابع لـوزارة الأشغال العامة

مسئولةً عن معالجة الآثار الناتجة عن تداعيات الأمطار وإيجاد الحلول الكفيلة بإدارة تلك الأزمات إدارة فاعلة، مع ضمان عدم تكرارها مستقبلا.

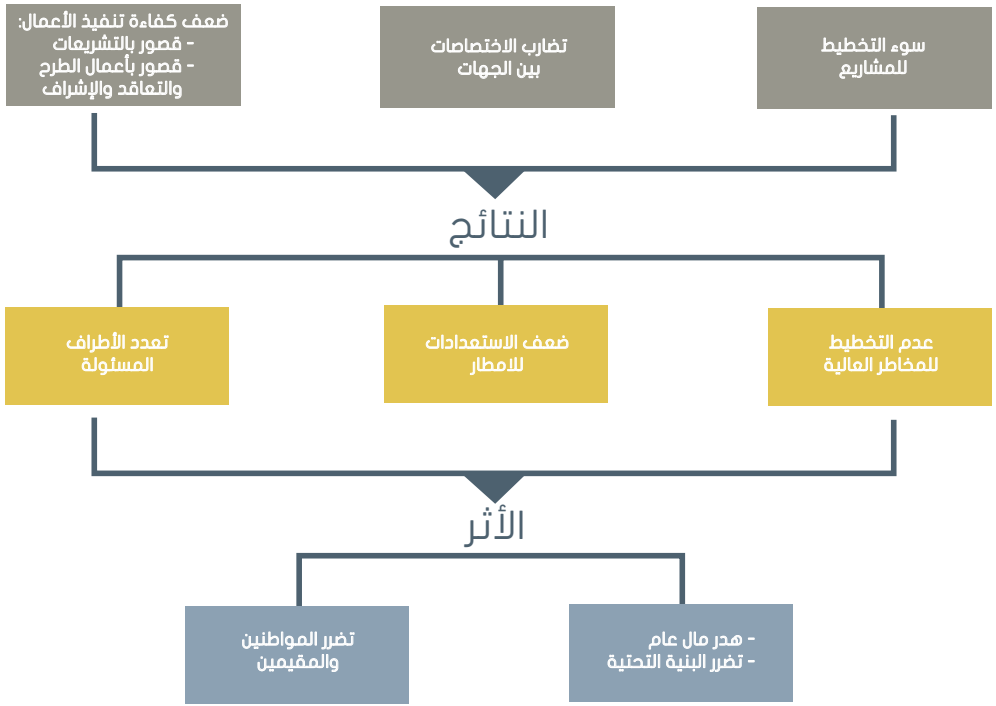

تحليل الوضع المالي للدولة عن السنة المالية 2019/2018

- اعتمد تمويل الميزانية العامة للدولة اعتماد شبه كلي على إيرادات النفط بنسبة 89.6% خلال السنة المالية 2019/2018.

- زادت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية 2019/2018 عن الإيرادات الفعلية المحصلة في السنة المالية السابقة لها بنسبة 28.5% ، كما زادت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية 2019/2018 عن المصروفات الفعلية في السنة المالية السابقة لها بنسبة 13.5%.
تم تحويل نحو 2.1 مليون دينار كويتي إلى احتياطي الأجيال القادمة في السنة المالية 2019/2018 وبزيادة عن السنة المالية السابقة بنسبة 28.5%.
ونتيجة لما سبق انخفض العجز خلال السنة المالية 2019/2018 بنحو 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 31% عن السنة المالية السابقة.

بالمليون دينار

نتائج تنفيذ الميزانية	البيان	2019/2018	2018/2017
	الإيرادات	20,558.6	15,999.7
	المصروفات	21,848.7	19,247.5
	العجز	-1,290.1	-3,247.8
	إحتياطي الأجيال القادمة	-2,055.9	-1,600.0
	إجمالي العجز	-3,346.0	-4,847.8

الأثر:

- استمرار ظهور العجوزات في نتائج الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة.
- محدودية مصادر الدخل واستمرار اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للدخل.

يرى الديوان:

- الحد من الإنفاق الجاري للاستفادة من الموارد المالية المتاحة في المشاريع الرأسمالية.

- ضرورة استغلال الارتفاع بالإيرادات النفطية لتنويع مصادر الإيرادات العامة لتحقيق الاستقرار في الأوضاع المالية للدولة من خلال:

- معالجة الخلل في الاعتماد على النفط بشكل أساسي، والعمل على زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة.
- دراسة مدى إمكانية إعادة تسعير الرسوم والخدمات مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتعديل القوانين الضريبية وزيادة إيراداتها.
- تنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات الذاتية بالجهات الملحقة والمستقلة التي تتلقى دعما من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لتمويل الفرق بين مصروفاتها وإيراداتها الفعلية.
ومحاسبة المكاتب الاستشارية المكلفة بأعمال التخطيط والتصميم لإخلالها بواجباتها التعاقدية .

الديون المستحقة للحكومة

هي أموال مستحقة للحكومة مقابل خدمات تقوم بها الجهات الحكومية للأفراد والمؤسسات وقد تكون مبالغ مستحقة على المواطنين ناتجة عن خطأ أو زيادة بالصرف.

بلغ إجمالي رصيد الديون المستحقة للحكومة في السنة المالية 2019/2018 نحو 1.5 مليون دينار كويتي مقابل 1.3 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2018/2017 بزيادة بلغت 0.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 15.9%، وقد تركزت في الجهات التالية:

الجهة	المبلغ بالمليون	البيان
وزارة النفط	590.8	منها مبلغ 5.1 مليون دينار كويتي قيمة شحنات نفطية
وزارة الكهرباء والماء	322.6	منها مبلغ 32.3 مليون دينار كويتي مستحقات على المواطنين خاصة بالشاليهات
الإدارة العامة للجمارك	196.9	مبالغ مستحقة على إحدى الشركات بنحو 195.3 مليون دينار كويتي
وزارة المواصلات	103.0	مبالغ مستحقة عن خدمات برق وهاتف وقطوعات كيبل ومستحقات على المواطنين
وزارة الأشغال العامة	70.5	مبالغ مستحقة على بعض المواطنين بالخدمة والمستقيلين، ودعاوي قضائية على بعض الشركات
وزارة الداخلية	70.2	قيمة المخالفات المرورية المقيدة على الأفراد والشركات ومديونيات على الموظفين

سؤال وجواب

٦- من هم أعضاء هيئة المحاكمات التأديبية؟

تتشكل هيئة المحاكمة التأديبية من:

الهيئة الأولى للإدارة العليا (أ)

- رئيس إدارة الفتوى والتشريع رئيساً
- وكيل ديوان المحاسبة عضواً
- وكيل وزارة المالية و الصناعة عضواً
- مستشار بإدارة الفتوى والتشريع عضواً
- وكيل ديوان الموظفين عضواً

الهيئة الأولى للإدارة العادية (ب)

- وكيل إدارة الفتوى والتشريع رئيساً
- وكيل ديوان المحاسبة المساعد عضواً
- مستشار مساعد بإدارة الفتوى والتشريع عضواً
- مندوب من وزارة المالية والصناعة عضواً
- مندوب من ديوان الموظفين عضواً

ولا يجوز أن تقل درجة أي من هذين العضوين الأخيرين عن درجة الموظف المحال للمحاكمة.
وعند غياب رئيس الهيئة أو أحد أعضائها- في أي من التشكيلين - أو قيام مانع لديه، يحل محله من يقوم مقامه طبقا لنظام الجهة التي يتبعها

2- ما عدد العقود التي لم يتم الموافقة عليها من قبل ديوان المحاسبة خلال السنة المالية 2019/2018؟

تم إصدار عدم الموافقة لعدد 111 من أصل 1989 عقد أي ما يمثل 5.6% من إجمالي عدد العقود المعروضة على الديوان بالمقارنة بعدد 105 عقد من أصل 2134 بنسبة 4.9% عن السنة المالية 2017/2018.

3- ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

" ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع و الخدمات التي يتم شراؤها و بيعها من قبل المنشآت ويتحملها المستهلك النهائي "

4- ما الفرق بين الملاحظة والمخالفة؟

الملاحظة:

هي ترجمة لنتائج الفحص والتي تتوفر فيها المسببات المؤيدة لوقوع الملاحظة كالأعمال غير المشروعة أو مخالفة القوانين واللوائح والنظم، أو عدم سلامة التصرفات المالية والادارية.

المخالفة:

هي الأفعال التي يترتب عليها عن عمد أو اهمال أو تقصير ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المساس بمصالحها المالية.

5- هل ديوان المحاسبة هو الجهاز المسئول عن تحديد ميزانية الوزارات السنوية؟

لا ، ديوان المحاسبة غير مسئول عن تحديد ميزانية الوزارات السنوية حيث يتم اعداد الميزانية من قبل الجهة ورفعها لوزارة المالية للموافقة والاعتماد ومن ثم عرضها على لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة للاقرار والمصادقة.

6- هل يحق لديوان المحاسبة تلقي البلاغات بشأن شبهة التعدي على المال العام؟

نعم، يحق للديوان تلقي البلاغات بموجب ما نصت عليه المادة (18) من قانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية المال العامة "يتم التبليغ الى النيابة العامة او ديوان المحاسبة لكل من علم بوجود مشروع جريمة او علم بوقوعها".

7-ما هو الفرق بين الانفاق الجاري والرأسمالي؟

الانفاق الجاري:

عبارة عن المصروفات التشغيلية أو الاستهلاكية أو الدورية التي تأخذ صفة الاستمرارية وتستخدم في تسيير أعمال المرافق العامة وهي لا تهدف الى تحقيق ربح.

الانفاق الرأسمالي:

عبارة عن المبالغ التي تنفق من أجل شراء أصول غير متداولة كالمباني والأراضي والآلات والمعدات والاجهزة بهدف تحقيق الربح أو الاستثمار.

8- ما هو المقصود بالذكاء الاصطناعي؟

هو قدرة الآلة على أداء الوظائف المعرفية والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادا الى المعلومات التي تجمعها مثل التفكير والتعلم والتفاعل مع البيئة وحل المشكلات.

9- كيف يضمن الديوان جودة الملاحظات الواردة بتقاريره الرقابية ؟

يتم التأكد من خلال عدة مراحل:

- قيام كل من رئيس الفريق والإشرافيين والمكاتب الفنية والقياديين بالتأكد من صحة الملاحظات المدرجة.
- وتقوم إدارة ضمان الجودة بإجراءات التحقق من الالتزام بالمعايير ومهنية العمل خلال مراحل إعداد التقارير وفقا لخطة زمنية محددة.

10- كم عدد الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة لسنة 2019 ؟

بلغ عدد الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة هذا العام 89 جهة (88 جهة في العام الماضي)، حيث انضمت جهتان جديدتان إلى الجهات المشمولة برقابة الديون وهما شركة العناية الكويتية لإدارة المستشفيات وشركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات. في حين تم ضم الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي إلى وزارة المالية.

وفيما يلي بيان بعدد الجهات المشمولة بالرقابة موزعة على القطاعات الرقابية في الديوان:

- **الجهات الملحقة والشركات 37 جهة**
- **الوزارات والإدارات الحكومية 29 جهة**
- **الجهات المستقلة 23 جهة**

٦٦- ما هو الهيكل التنظيمي للديوان؟

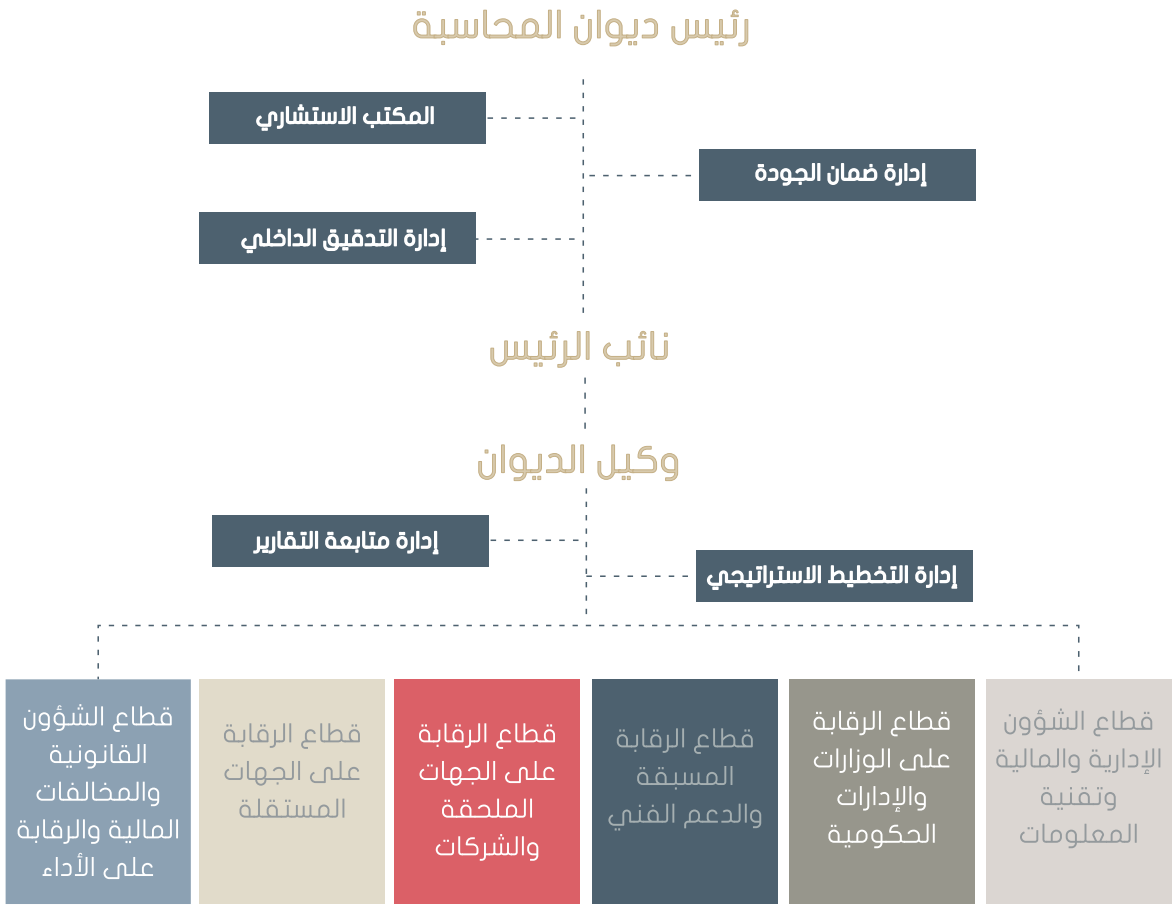

نشرة هيئة المحاكمة التأديبية
العدد الأول

نشرة هيئة المحاكمات التأديبية
العدد الثاني

تداعيات الأمطار

تقرير المواطن الاصدار الأول باللغة
العربية

تقرير المواطن الاصدار الأول باللغة
الانجليزي

WWW.SABQ8.ORG